وبكل معبره بوجه اخر وهو ان حمله ما سوف عدم وجود الحادث لا يجوز ان يكون موجودا
مع معدوما لان القضيه المذكوره مستلزمه لقولنا كلما عدم زيد عدم شئ من الموجودات
المعتبر هو اليها المستند الى الواجب وهذا محال لاستلزامه اسنادا الواجب اعدم ذلك
للموجود باستلزام عدم شئ ما يقتضيه هو اليه من الموجودات وهكذا الى الواجب فيلزم عدم زيد
محالا مع ان اللازم ليس كذلك لما سبق من ان عدم زيد لعدم ما يقتضيه وجوده بواسطه الاسناد
الى الواجب وان لم يكن لامكان الذات لان الاحتياج انما هو في الحدوث الزماني وهذا
التقرير يدل على انه اذا وجب وجود المعلول عند وجود العله لا يكون عله الحادث موجودا
محضا ولا موجودا مع معدوم وان كان ليس لزوم ان يكون من جمله اجزاء الموجودات
فاعليا لاحتياج الوجود الحادث اليه وقت ما بل لان اللازم اما هو عدم شئ وجوب
المعلول عند وجود العله ففي اي وقت وجد الحادث ذلك الحادث اما ان يتحقق جميع
الموجودات التي يعتبرهو اليها مما يسمى اراده او احتيارا او غيرذلك ولم يوجد الحادث
فيلزم الخلف واما ان لا يتحقق فمثل الكلام الى ذلك البعض الذي لم يوجد ان عدمه لا يبان يكون
عند عدم شئ من الموجودات التي يعتبرهو اليها وهكذا الى الواجب على ما مر فيلزم انتفاء الواجب
وهو ظ وقد يجاب عن هذا السوال بان العليه تقتضي شده المناسبه من العله والمعلول
ليلا يكون صدوره وجودا بلا مرجح ولكون وجود العله مستلزما لوجود المعلول ولا سكان
الوجوب استند مناسبه ما للوجوب من المختار فلا ينقض من الموجب الا الموجب وضعف هذا
الكلام غني البيان وادعى بطلانه بيانه لا بد على تقدير وجوب وجود المعلول
عند وجود العله من ان يدخل في حمله ما سوقف عليه الحادث امر ليس بموجود ولا معدوم
وهو المطلوب فان قيل لا يجوز ان يكون من جمله ما سوقف عليه وجود الحوادث الحركات
الفلكيه على ما ذكر اليه وعدم كل سابق منها معد لوجود اللاحق فكل مستند الى الواجب
من حيث ان يكون لها مدة يه والحركه امر غير قار الذات فيمتنع لامتناع بقائها لا ارتفاع
شئ من الموجودات التي يعتبرهو اليها حتى يلزم ارتفاع الواجب وح لا يتم البرهان على امتناع
تركب علل الحوادث من الموجودات والمعدومات فلا يلزم ثبوت لا موجوده ولا معدوم
اجيب بانه لا يتصور الحركه الا بان يوجد اجزاء لها في زمان او وضع فيتعدم وتحدث امور اخر او
وضع اخر فالاين الاول ممكن البقاء فلو استند الى الواجب وجوبا بحسب بقاءه فلا يحدث

حركه اصلا فالماهيه الغير القاره لا يكون اثرا للموجب فالذات التي يمتنع دوامها يجب
ان تحدث دوامها فان قيل الذات يكون عله للطلق الحركه وهو امر مستمر مدى وان كان افراده
حيث تحدث دوامها ماهيه الحركه لست ماهيه تحققه والا لم يكن طبيعه المطلق تحاله طبيعه
الافراد بل هي ماهيه اعتباريه وكلها العقل من حدوث كون ما عند به وحدوث كون اخر وان قيل
يمكن ان يكون المطلق باقيا بحدوث الافراد مع ان الافراد غير باقيه قلنا نعم لكن لا يمكن ان يكون
في طبيعه الافراد امتناع البقاء وفي طبيعه المطلق امكان البقاء بل طبيعه الافراد والمطلق كون
على نهج واحد في الامكان والامتناع وههنا طبيعة لم يوجد بعض عدم البقاء فلا يكون للمطلق
طبعه نوعيه موجوده منها افراد فلا يكون المطلق معلول الموجب ولا افراده ايضا لامتناع
بقائها لذاتها ذكره المصنف وهو لا يدفع ما ذهب اليه الفلاسفه من استناد الحركات الى
اراده حادثه من النفوس الفلكيه لا الى مبادئها ويحقق هذا المقام موضعه علوما خر وقد
يستدل على اثبات الواسطه بين الوجود والعدم وبان الاتحاد لس اعتبارا عقليا للقطع
بتحققه سواء وحد اعتبار العقل اولم يوجد ولا امر محققا موجودا والا لا احتاج الى
اتحاد اخر ولزم التسلسل من جانب المبدا في الامور الموجوده ويمتنع كون اتحاد الاتحاد غيره
صوره فغاير المحتاج والمحتاج اليه والجواب ان المعلوم قطعا هو ان الفاعل اوجد شيئا وهذا لا يكفي
كون الاتحاد امرا اعتباريا غير موجود في الخارج اذ لا يلزم من اسناد ما كالمحمول اسنادا الحمل
كما في قولنا زيد عمي فان الامر كذلك سواء وجد اعتبار العقل اولم يوجد مع ان العمى موجود
فاذا قيل زيد عمي فانه اوجد العمى لم يصدق ان الاتحاد معدوم بمعنى انه لم يوجد
العمى لكنه لا ينافي صدق قولنا الاتحاد معدوم بمعنى انه ليس امرا متحققا موجودا في الخارج قوله
فان قيل يمكن ان يحمل السوال على ما سبق اليه الاذهان اعني ما لا موجود والمعدوم ما لا يصور بعقله
الواسطه لان كل ما يمكن ان يصور هو اما ثابت وهو الموجود اولا وهو المعدوم والواسطه
بين النقيضين فلا امر الذي سميتموه حالا وجعلتموه واسطه من الموجود والمعدوم فان له
ثبوت هو داخل في الموجود والا فهي المعدوم وحاصل الجواب ان هذا غير صحيح لاستلزامه ورود
المنع على بعض مقدمات ذلك الدليل على امتناع ركب عله الحادث عن موجودات ومعدومات وهل
سمعت عاقلا يحجب عن معارضه الخصم بما هو فاسد لانه يلزم منها بطلان الدليل الذي اقامه وردته على
نقض مطلوبك والظاهر ان مثل هذا الكلام لا يصدر عن له ادنى تميز فكيف ينسب الى المحقق

Copyright © Sharif University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)